الاميركية وكذلك الاسرائيلية تقضيان بمنع وضع فلسطين الوسطى تحت سلطة وطنية فلسطينية مستقلة . وقد عبرت « معاريف » (٨/١٢) عن هذه الحقيقة بقولها « ان الولايات المتحدة واسرائيل توصلتا الى النتيجة نفسها وهي انه ينبغي استبعاد امكان انشاء دولة فلسطينية بين اسرائيل والاردن » . ومع وجود هذه المصلحة المشتركة فان هامش التعارض ينبثق من اختلاف وجهة النظر بالوسائل التي تمنع قيام اي سلطة وطنية فوق الارض الفلسطينية . ففي الوقت الذي تتجه فيه السياسة الاميركية ، حسب معطياتها الظاهرة ، نحو تمكين النظام الاردني من العودة الى بعض الارض الفلسطينية ، تجد اسرائيل ان الوقت لا يزال مبكرا لتقديم « تنازلات اقليمية » لمصلحة النظام الاردني ، وتشير كثير من الدلائل الى انها لا تزال متمسكة ببقائها في فلسطين الوسطى ما دامت موازين القوى الراهنة تبيح لها استمرار الاحتلال . ويتعزز هذا الاتجاه في السياسة الاسرائيلية نتيجة الاوضاع الداخلية في اسرائيل . فمن الواضح ان هناك انقساما في الرأي داخل اسرائيل بالنسبة لمسألة التسوية مع الاردن ، ويهدد هذا الانقسام اذا دفع الى مداه الائتلاف الحكومي الراهن كما ينذر بأثارة المشاكل في وجه الحكومة ذات اغلبية الصوت الواحد مما يعرض بقاءها للتهديد . وقد وصفت الاذاعة الاسرائيلية في برنامجها العبري (٩/٨) هذا الانقسام في الرأي الذي تبلور كما يبدو في جلسة الحكومة بتاريخ ٩/٨ ، فقد ذكرت الاذاعة « اذا حاولنا ترتيب الامور التي قيلت اليوم في الحكومة ، تبرز مجموعتان من الوزراء : المجموعة الاولى تحاول ان تكون المفاوضات مع مصر اولا . وان اهم حجج هذه المجموعة انه يمكن التحدث مع مصر عن تسوية جزئية اخرى ، وبالطبع مقابل ثمن ملائم . وبالنسبة للاردن فقد طرحت اقتراحات مثل فصل القوات وتنازلات من جانب واحد على اسرائيل ان تقوم بها دون اي مقابل . وتؤكد مجموعة الوزراء هذه حقيقة ان اي تنازل اقليمي في الضفة الغربية يستوجب خوض انتخابات . وبالمقابل هناك المجموعة الثانية التي تزعم انه يجب ان تكون المفاوضات مع الاردن اولا . كذلك يزعم اعضاء هذه المجموعة الوزارية انه اذا لم تجر في هذه المرة مفاوضات مع الاردن فان الامر قد يدفع نحو الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثلة لشؤون الفلسطينيين ومن ثم تعقيد الوضع السياسي اكثر » .

ان فك الارتباط ، الذي يعني سياسيا انسحابا اسرائيليا من بعض اجزاء الضفة الغربية وعودة الادارة الاردنية اليها ، يتم في حالة واحدة فقط هي قيام ظروف محلية (فلسطينية على الاخص وعربية) ودولية تجعل الاحتلال الاسرائيلي امرا متعذرا ، عندها تجد اسرائيل نفسها مضطرة الى المفاضلة بين خيارين : التسليم بقيام سلطة وطنية فلسطينية الى جانبها او عودة النظام الاردني الى حكم الارض الفلسطينية ، فتختار اسرائيل البديل الذي يتمشى مع مصلحتها ، تعني عودة الارض الفلسطينية الى القبضة الاردنية . وهكذا في ظل موازين القوى الراهنة لا نرى ان الخيار الثالث — استمرار الاحتلال — قد سقط الان ، ولم تنضج الظروف المحلية والدولية بعد التي تلزم اسرائيل بالانسحاب . ونتوصل الى النتيجة : ان منع قيام السلطة الوطنية الفلسطينية ، من وجهة النظر الاسرائيلية ، هي ادامة الاحتلال ، وبذلك يسقط بالتأكيد بديل « فك الارتباط » على الجبهة الاردنية ، وهو بديل غير مضطرة له اسرائيل . وقد اكد اسحق رابين ، رئيس الحكومة الاسرائيلية ذلك في تصريح له (٨/١٩) بقوله « ان المرحلة المقبلة نحو السلام ليست اتفاقا على فصل القوات بل انها سلام حقيقي فقط . ولا توجد اتفاقات فك ارتباط غير الاتفاقات التي عقدت » .

هل استجابت الولايات المتحدة لهذا التوجه الاسرائيلي ؟ يعلمنا تاريخ العلائق الاميركية — الاسرائيلية ان حل التعارضات الناشئة بين الطرفين يحسم عادة لمصلحة وجهة النظر الاسرائيلية . ونذكر هنا بما كتبته صحيفة « هآرتس » الاسرائيلية في ١٩٧٢/١/١٣ عندما ظهر تعارض في الموقفين الاميركي والاسرائيلي من مسألة فتح قناة السويس وما سمي حينذاك بالمحادثات عن كثب « ان جميع الخطوات الاميركية حتى تلك التي أعدت للضغط على القدس ترتكز على ان اسرائيل هي مصلحة وطنية للولايات المتحدة ... ولا يعني هذا ان هناك وفاقا تاما بين اسرائيل والولايات المتحدة ، ولكن عدم الاتفاق ناتج عن اختلاف الرأي بالنسبة الى